المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 22-10-2006
الصفحـات : 7
العـــدد : 14666
المسلسل : 40

يبدو ان التطور السياسي والاداري والتنظيمي للدول لا يمكن الحديث عنه الا في اطار انه عملية مستمرة تتجاوب مع الاحتياجات والمستجدات والاهم انها تستوعب التحديات وتقدم الاضافات التي تتعامل مع كافة الاحتمالات التي قد تطرأ في المستقبل فيما يتعلق بادارة حركة الحكم داخل مؤسسات صناعة القرار. وفيما يتعلق بالمملكة يبدو ان الامر اكثر وضوحا سواء فيما يتعلق بحرص المشروع السياسي على سد الثغرات الدستورية وما يصطلح على تسميته بالفراغ الدستوري وايضا فيما يتصل بالتكامل - وليس الاكتمال - في البناء السياسي والاداري او بمعنى ادق - المزيد من التقنين والتنظيم لما هو موجود وقائم مع استحداث ما هو قادر على التعامل مع كافة الاحتمالات.

قراءة في أنظمة الحكم .. القواسم المشتركة وملامح التطوير

هيئة البيعة.. إضافة أكثر دقة ومصطلح سياسي أكثر تحديدا

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 22-10-2006 العـــدد : 14666
الصفحـات : 7 المسلسل : 40

* نظام الهيئة بأمر ملكي وليس مرسوما.. ويحقق المحافظة على كيان الدولة والوحدة الوطنية ضمن الثوابت

* آلية دقيقة تعتمد على الترشيح والتصويت والاكثرية في تسمية ولي العهد

* تكليف مباشر لولي العهد بادارة البلاد في حالة وفاة الملك

* «مجلس الحكم المؤقت».. آلية جديدة تحفظ للبلاد وحدتها واستقرارها وأنظمتها

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 22-10-2006 العـــدد : 14666
الصفحـات : 7 المسلسل : 40

كتب: محرر الشؤون المحلية

نظام هيئة البيعة الصادر في الثامن والعشرين من رمضان الحالي لا تكمن اهميته فحسب في التكامل مع الانظمة الاربعة الاخرى وهي انظمة الحكم ومجلس الوزراء ومجلس والشوري والمناطق المعلن في ٢٧ شعبان ١٤١٢هـ ونظام مجلس الوزراء الصادر في الثالث من ربيع الاول ١٤١٤هـ.. وتكمن الاهمية الاضافية للنظام من انه بالفعل خطوة اصلاحية تؤمن الاستقرار للاجيال القادمة وتتعامل بشفافية مع الحالات الاكثر حساسية وتواجه كافة الاحتمالات الطارئة بالاضافة الى تقديم نصوص اكثر وضوحا ومصطلحات سياسية اكثر دقة لتقاليد وقيم سياسية مجمع على معظمها داخل مؤسسة صناعة القرار.

ولابراز هذه الابعاد يبدو اننا بحاجة الى استقراء ابرز ملامح انظمة الحكم في المملكة للوصول الى اكتمال منظومة الانظمة الخمسة بصدور نظام هيئة البيعة..

قانون الحجاز الاساس

وهو النظام الذي صدر تحت «اسم المملكة العربية السعودية.. قانون الحجاز الاساس ٢١ صفر ١٣٤٥ ـ ٢٦ اغسطس ١٩٢٦»ويتضمن في قسمه الاول اربع مواد عن المملكة وشكل الدولة والعاصمة واللغة الرسمية وتوضح مواده ان المملكة الحجازية بحدودها المعلومة مرتبطة بعضها ببعض لا تقبل التجزئة ولا الانفصال بوجه من الوجوه وان الدولة العربية الحجازية دولة ملكية شورية اسلامية مستقلة في داخليتها وخارجيتها وان مكة المكرمة هي عاصمة الدولة الحجازية وان اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة.

وخصص القسم الثاني من القانون (سمي قانونا وليس نظاما) بادارة المملكة والاحكام والنيابة العامة ومسؤولية الادارة.. ونص على ان تكون جميع ادارة المملكة الحجازية بيد صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل ال سعود وجلالته مقيد باحكام الشرع الشريف كما نص القانون على ان الاحكام تكون دواما في المملكة الحجازية منطبقة مع كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام وما كان عليه الصحابة والسلف الصالح.. ونص القانون على ان يعين من قبل صاحب الجلالة الملك «نائب عام» وبقدر اللزوم مديرون ورؤساء لادارة امور المملكة. وشدد القانون على انه بما ان النيابة العامة هي المرجع العمومي لجميع دوائر الحكومة واقسام اداراتها فكل واحد من مديري الدوائر ورؤسائها يكون مسؤولا امامها عن حسن جريان الامور الداخلة في دائرة وظيفته وهي مسؤولة امام صاحب الجلالة الملك.

ونظم القسم الثالث من القانون امور المملكة الحجازية فيما يتعلق بالامور الشرعية والداخلية والخارجية والمالية والمعارف العمومية والعسكرية فيما خصص القسم الرابع للمجالس (المجلس الشوري) ومجلس المدينة ومجلس جدة ومجالس النواحي والقبائل.

ويلاحظ في القانون ان المؤسسة العليا لصناعة القرار انحصرت في جلالة الملك ومن يعينه في منصب النائب العام دون اي توضيح لآليات البيعة او تعيين النائب او عزله وحتى فيما يتعلق بالصلاحيات فقد اتسم بالعمومية التي لا تخرج عن وصف النيابة العامة بأنها المرجع العمومي لجميع دوائر الحكومة واقسام ادارتها.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 22-10-2006 العـــدد : 14666
الصفحـات : 7 المسلسل : 40

بلاغ تأسيس المملكة النجدية وملحقاتها

وبعد مرور اقل من عام على صدور قانون الحجاز الاساسي اصدر الملك عبدالعزيز في ٦ شوال ١٣٤٥هـ الموافق ٢٩ يناير ١٩٢٧م ما سمي بـ«بلاغ عام تأسيس المملكة النجدية وملحقاتها».

وجاء نص البيان كالتالي:

« الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله واصحابه وبعد فانه بمناسبة تشريف حضره مولاي صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها عبدالعزيز بن عبدالرحمن ال فيصل ال سعود الى الرياض عاصمة السلطنة النجدية وملحقاتها تقاطرت اليها الوفود من سائر انحائها وعقدت هذه الوفود من اهل الحل والعقد مجلسا حافلا ضم ممثلي كافة مقاطعات السلطنة النجدية وملحقاتها وفي ٢٥ رجب ١٣٤٥هـ تحت رئاسة الامام الجليل عبدالرحمن الفيصل والد جلالة الملك المعظم قرر المجتمعون وهم اهل الحل والعقد جعل السلطنة النجدية وملحقاتها مملكة باسم «المملكة النجدية وملحقاتها» والمناداة بحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ملكا عليها، ثم رفعوا الامر الى جلالته ملتمسين قبول ما تم القرار عليه فوافق جلالته على قراراتهم واصدر امره الكريم الآتي.. بناء على ما عرضه علينا اهل الحل والعقد من رعايانا في سلطنة نجد وملحقاتها فقد امرنا بأن تكون السلطنة النجدية وملحقاتها .. المملكة النجدية وملحقاتها وان يكون لقبنا من الان فصاعدا ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ونسأل الله التوفيق والعون على القيام بأعباء العمل انه خير معين».

ومن الواضح ان البلاغ كان يتعلق بتغيير اسم الدولة من السلطنة النجدية وملحقاتها الى المملكة النجدية وملحقاتها.. وتغيير لقب قائد الدولة من ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها الى ملك الحجاز ونجد وملحقاتها.

نظام النيابة العامة

هذه التغييرات تأتي في اطار الحرص على ترسيخ استقرار الاوضاع خصوصا بعد دخول الملك عبدالعزيز جدة اذ بدأ في وضع اطر تنظيمية لتثبيت اركان الدولة وتمثلت اولى هذه الجهود في الاجتماع العام الذي عقد حول باب الصفا بمكة المكرمة في ٢٣ جمادى الاخرة ١٣٤٤هـ (٨ يناير ١٩٢٦م) والذي افضى الى تكوين هيئة تأسيسية تتولى وضع القواعد المنظمة لحياة المجتمع وشؤونه العامة واستكملت الهيئة اعمالها ونشرت التعليمات الاساسية في ٢١ صفر ١٣٤٥ - ٢٦ اغسطس ١٩٢٦ التي حددت اهداف النيابة العامة.. ومع نمو الجهاز الاداري وتزايد مسؤوليات الدولة اعيد تشكيل النيابة العامة في ١٣٤٩/٤/٥ (١٩٣٠/٨/٣٠) ومرة اخرى عام ١٣٥٠ (١٩٣١م) وقسمت النيابة العامة الى شعبتين اختصت الاولى بمعالجة الشؤون الداخلية بينما عنيت الثانية بالامور الخاصة بالحكومة والداخلة ضمن

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 22-10-2006 العـــدد : 14666
الصفحـات : 7 المسلسل : 40

صلاحيات النائب العام.

نظام مجلس الوكلاء

وفي ١٦ شعبان ١٣٥٠ ديسمبر ١٩٣١ صدر نظام مجلس الوكلاء ليلغي نظام النيابة العامة ويعتبر بمثابة مجلس مصغر للوزراء يضطلع بالمساهمة في السياسة العامة ويقوم بدور تنسيقي للاعمال والمسؤوليات الحكومية المتزايدة وينص نظام مجلس الوكلاء على ان المجلس يتكون من رئيس ووكيل الخارجية والمالية والشورى.. ويصبح رئيس مجلس الوكلاء في غياب جلالة الملك وبحكم وظيفته نائبا عاما لجلالته .. ولمجلس الوكلاء ديوان عام يتولاه رئيس مسؤول عن ادارة اعماله ومن هذا الديوان تصدر المعاملات الى الوكالات والادارات سواء الصادر من مجلس الوكلاء او من رئيسه بصفته الرئاسية او بصفته نائبا عن جلالة الملك في غيابه.

ويستمد مجلس الوكلاء سلطته من حضرة صاحب الجلالة الملك.. والوكلاء مسؤولون بالتضامن لدى جلالة الملك عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسؤول ايضا عن اعمال وزارته ونص النظام ايضا على ان قرارات مجلس الوكلاء تؤخذ بالاكثرية وينبغي لاجل انفاذ اي قرار كان ان يكون موقعا عليه من الاكثرية التي بينها الوكيل الذي يختص ذلك القرار.

تأسيس المملكة

وفي ٢١ جمادى الاولى ١٣٥١ (١٨ سبتمبر ١٩٣٢م) تحول اسم المملكة الى المملكة العربية السعودية بموجب الامر الملكي رقم ٢٧١٦ وجاء فيه «بعد الاعتماد على الله وبناء على ما رفع من برقيات من كافة رعايانا في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ونزولا عند رغبة الرأي العام في بلادنا وحبا في توحيد اجزاء هذه المملكة العربية امرنا بأن يحول اسم المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها الى اسم «المملكة العربية السعودية» ويصبح لقبنا بعد الان «ملك المملكة العربية السعودية».

النظام الاساسي للحكم

وبالاضافة الى نظامي الشوري والمناطق صدر بمرسوم ملكي النظام الاساسي للحكم في ١٤١٢/٨/٢٧هـ الذي نص في المادة الخامسة على ان نظام الحكم في المملكة ملكي وان يكون الحكم في ابناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود وابناء الابناء ويبايع الاصلح منهم للحكم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.. ونصت الفقرة (ج) من المادة الخامسة والتي عدلت بموجب نظام هيئة البيعة على ان يختار الملك ولي العهد ويعينه بأمر ملكي.. ويكون ولي العهد متفرغا لولاية العهد وما يكلفه به الملك من اعمال.. ويتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة (وهذه الفقرة سوف تشهد تغييرا في شكل الآليات في نظام هيئة البيعة) اما المادة السادسة فتنص على ان يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره.. وتقول المادة السابعة يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطة من كتاب الله وسنة رسوله وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع انظمة الدولة.. أما المادة الثانية فتنص على ان يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على اساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الاسلامية ويتضمن نظام الحكم عدة ابواب اخرى تتعلق بمقومات المجتمع السعودي والمبادئ الاقتصادية والحقوق والواجبات وسلطة الدولة والشؤون المالية واجهزة الرقابة.

نظام هيئة البيعة..القواسم والاضافات

ويأتي نظام هيئة البيعة ليتفق مع الانظمة السابقة في الثوابت ويضيف عليها ما هو اكثر تحديدا خصوصا فيما يتعلق بتطوير نظام الحكم.. وابرز ما يشكل النظام من اضافات.

ان نظام هيئة البيعة جاء بأمر ملكي وليس بمرسوم ملكي مما يعني انه جاء - حسب الدكتور صالح المالك الامين العام لمجلس الشورى - من خلال اداة تشريعية اخرى.

ينص النظام في مادته السادسة مثله مثل كل الانظمة السابقة على الالتزام بالمحافظة على كتاب الله ويضيف ضمن الالتزامات المحافظة على كيان الدولة ووحدة الاسرة وتعاونهما وعدم تفرقهما وعلى الوحدة الوطنية ومصالح الشعب.. مما يكرس التلاحم بين الشعب وولاة الامر ويضيف المحافظة على كيان الدولة والوحدة الوطنية ومصالح الشعب.

المادة السادسة من نظام هيئة البيعة ينص على ان الهيئة تقوم بمبايعة ولي العهد ملكا للبلاد وفقا لهذا النظام والنظام الاساسي للحكم.. ويأتي هذا النص ليعالج ما اعتبره البعض فراغا دستوريا بسبب نص الفقرة (هـ) من المادة الخامسة من النظام الاساسي للحكم والتي تنص على.. يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

نظام البيعة الجديد حدد المصطلحات بدقة.. وتعامل مع البنود القانونية بحسم ووضوح.. اذ ان النظام فيما يتعلق بنجلي الملك وولي العهد اللذين يضمهما الملك لعضوية هيئة البيعة لم يكتف بشرط الصلاح فقط بل اضاف اليه شرط الكفاية.. ووضع النظام هذه المصطلحات ضمن اطر قانونية ومفردات نظامية مثل «التصويت» و«اكثرية الاصوات» و«مرشح الملك» ومرشح الهيئة.

اضاف النظام مصطلحات جديدة مثل المجلس المؤقت الذي يتكون من خمسة من اعضاء هيئة البيعة ويتولى ادارة شؤون البلاد في حالات محددة مع الحفاظ خلال المرحلة الانتقالية على وحدة الدولة ومصالحها الداخلية والخارجية وانظمتها.

التعديل الذي طرأ على الفقرة (ج) من المادة الخامسة من نظام الحكم جعل الدعوة لمبايعة الملك واختيار ولي العهد وفقا لنظم والية واضحة ووثيقة تضمنها نظام هيئة البيعة بعد ان كان الملك هو الذي يختار ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي.. وينص نظام هيئة البيعة على ان يرشح الملك بعد مبايعته شخصا او اثنين او ثلاثة ليعرض اختياره على الهيئة التي عليها ان تبذل جهدا للوصول الى ترشيح احدهم بالتوافق لتتم تسميته وليا للعهد.. وفي حالة عدم ترشيح الهيئة لأي من هؤلاء فعليها ان ترشح من تراه وليا للعهد وفي حالة عدم موافقة الملك على من رشحته فعلى الهيئة التصويت على مرشحها وواحد من يختاره الملك وتتم تسمية الحاصل من بينهما على اكثر الاصوات لتتم تسميته وليا للعهد.

هيئة البيعة .. ومجلس العائلة

يبدو من نظام هيئة البيعة انه لا علاقة تنظيمية بينها وبين مجلس العائلة الا ان هيئة البيعة ستحل كثيرا من الاشكاليات التي كان يتصدى لها مجلس العائلة الذي

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 22-10-2006 العـــدد : 14666
الصفحـات : 7 المسلسل : 40

عقد جلسته الاولى يوم الاحد الثاني من ربيع الاول عام ١٤٢١هـ برئاسة الملك عبدالله «الامير عبدالله حينذاك» الذي استمع المجلس الى توجيهاته فيما يختص بشؤون العائلة.. ويتكون المجلس كما اعلن في حينه من الملك عبدالله «الامير عبدالله» رئيساً والامير سلطان بن عبدالعزيز «نائباً للرئيس» وعضوية الامير محمد بن عبدالله بن جلوي والامير فهد بن محمد بن عبدالعزيز والامير طلال بن عبدالعزيز والامير بندر بن محمد بن عبدالرحمن والامير عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز والامير بدر بن عبدالعزيز والامير عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالرحمن والامير سلمان بن عبدالعزيز والامير فيصل بن تركي بن عبدالعزيز بن تركي والامير بندر بن خالد بن عبدالعزيز والامير خالد الفيصل والامير مشعل بن سعود نائباً عن الامير محمد بن سعود والامير محمد بن فهد بن عبدالعزيز والامير عبدالله بن محمد بن مقرن بن مشاري والامير عبدالله بن فهد بن فيصل بن قرحان والامير سعود بن عبدالله بن ثنيان. وفكرة مجلس العائلة تعود الى ايام الملك عبدالعزيز فقد كان له مجلس خاص مع ابنائه يعقد قبل صلاة الجمعة من كل اسبوع وكان يغلب على هذا المجلس التوجيه والنصح والارشاد بعيدا كل البعد عن مسألة صناعة القرار او اتخاذه.. ولم تشر المصادر والمراجع التي تناولت تاريخ المملكة صراحة لمسمى مجلس العائلة وان استحدثت ادبيات مثل اجتماع افراد العائلة او اجماع العائلة. وتعتبر دعوة صاحب السمو الملكي الامير محمد بن عبدالعزيز الى اجتماع جميع اسرة آل سعود في ذي القعدة عام ١٣٨٤هـ الاولى من نوعها لاجتماع العائلة بغرض اتخاذ قرار مصيري يتعلق بالنظم في خلع الملك سعود ومبايعة الملك فيصل وكذلك النظر في امر ولاية العهد والبت فيها.. واصبح اجتماع الاسرة المالكة بعد هذا التاريخ تقليداً متبعاً «وان كان غير معلن» ولم يعلن عن ذلك الا في الاوقات العصيبة التي تمر بها البلاد مثلما حدث بعد وفاة الملك فيصل فاجتمعت العائلة لمبايعة الملك خالد واختيار الامير فهد ولياً للعهد..

وفيما يلي نماذج من الاعلان عن اجتماع العائلة بأدبيات مختلفة. مبايعة الملك سعود على اثر وفاة حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ملك المملكة العربية السعودية- تغمده الله برحمته- والتفاف «افراد الاسرة المالكة الكريمة» حول جثمانه الطاهر خرجوا من عنده وبايعوا حضرة صاحب السمو الملكي الامير سعود بن عبدالعزيز المعظم ملكا على البلاد العربية السعودية. مبايعة الملك فيصل في يوم الاثنين ١٣٨٤/٦/٢٧هـ اذاع معالي الشيخ جميل الحجيلان وزير الاعلام الاسبق من راديو مكة بيانا تاريخيا. نشر نصه فيما يلي: في الساعة الرابعة والنصف من يوم الاثنين ١٣٨٤/٦/٢٧هـ اجتمع مجلس الوزراء واعضاء مجلس الشوري برئاسة صاحب السمو الملكي الامير خالد بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء واطلعوا على نص الخطاب المؤرخ في ٢٢/ ١٣٨٤/٦هـ الموجه من كافة افراد اسرة آل سعود الى اصحاب السماحة والفضيلة العلماء الذين اعلنوهم فيه قرارهم بخلع سعود بن عبدالعزيز عن الملك ومبايعة ولي العهد فيصل بن عبدالعزيز ملكا للبلاد واماما للمسلمين وطلبهم النظر في ذلك من الوجهة الشرعية واصدار الفتوى الشرعية اللازمة. حسم ولاية العهد دعا حضرة صاحب السمو الملكي الامير محمد بن عبدالعزيز الى اجتماع يضم جميع اسرة آل سعود بقصر سموه بعليشة بالرياض يوم الاثنين ١٣٨٤/١١/٢٧هـ الموافق «٢٩ مارس ١٩٦٥». وقد استهل سموه الاجتماع بكلمة اورد فيها الهدف من هذا الاجتماع وهو النظر في امر ولاية العهد والبت فيها لاعتقاده بانها ضرورة حتمية يقتضيها استمرار الحكم وارساؤه على اسس متينة الاركان قوية الدعائم بعد ان تمتعت البلاد بنعمة الاستقرار وسارت بخطوات واسعة نحو التقدم والازدهار. وقد اشاد سموه بالجهود الجبارة التي بذلها ويبذلها صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم في رفع شأن الاسلام وخدمة هذا البلد والسياسة الرشيدة التي ينتهجها لمصلحته.